تطور مفهوم الهجرة : من ظاهرة سوسيو– اقتصادية إلى ظاهرة أمنية"
– قراءة في تحول المفهوم –

ط.د.سعد الدين مشاور
أ.د. شنافي فوزية
جامعة وهران 2

تطور مفهوم الهجرة و تطورت مقاربات التعامل معها، من ظاهرة سوسيو–اقتصادية بالأساس إلى ظاهرة أمنية ، رصدت لها مقاربات أمنية خاصة و سياسات عبر وطنية لضبطها ، ليس من منطلق سوسيو – اقتصادي بل تعدته للتصورات الأمنية بتبني مقاربات الأمن اللين و حتى الصلب. و هو ما تناولته هذه الورقة التي تطرقت إلى تطور مفهوم الهجرة (الشرعية و غير الشرعية)، عبر مقاربات معرفية عبر تخصصية، مع التركيز على أهم النظريات المفسرة للهجرة خاصة غير الشرعية، وصولا إلى أمننة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، الهجرة غير الشرعية، أمننة الهجرة ، الأمن.

Abstract:

The development of the concept of migration and the development of approaches to dealing with it, from socio-economic phenomenon mainly to a security phenomenon, which has special security approaches and transnational policies to control them, not from Socio-economic point of view, but rather to security perceptions by adopting soft security and even steel approaches. This paper deals with the evolution of the concept of migration (legal and illegal) through cross-disciplinary knowledge approaches, with emphasis on the most important theories explaining

migration, especially illegal ones, to the security of the phenomenon.

مقدمة:

تعتبر الهجرة الشرعية و غير الشرعية كظاهرة سوسيو–اقتصادية بالأساس– من المفاهيم التي تطورت مدلولاتها و مقاربات التعامل معها ؛ خاصة و أنها ارتبطت بمضامين الأمن الجديدة، حيث أصبح ينظر إليها كتهديد أمني عابر للقومية؛ ذلك لارتباطها بمصادر أخرى للتهديد كتهريب البشر والاتجار بهم، الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الكثير من المهاجرين غير الشرعيين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية ولارتباطها أيضا بالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة وتهريبها، هذا ما جعلها تطرح ضمن القضايا الحساسة والمهمة في العلاقات الدولية فعلى مستوى منطقة المتوسط نجد أن هذه المنطقة تعتبر من أكثر الفضاءات التي تنشط فيها هذه الظاهرة، فمع تزايد الاعتماد المتبادل وتطور تكنولوجيا الاتصال زاد التأثير المتبادل بين الدول، وأصبحت المخاطر التي تهدد منطقة معينة أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها مقتصرا على هذه المنطقة وحدها ، بل ينتقل إلى المناطق المجاورة، هذه المخاطر ذات طبيعة متعددة ومعقدة وأسباب كثيرة ومختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية...إلخ، فارتباط الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف والإرهاب بالهجرة غير الشرعية حسب اعتقاد الدول الأوروبية أصبح يشكل تهديدا على أمنها القومي مما دفعها للاهتمام بهذه الظاهرة وسبل محاربتها والحد منها، وأصبح موضوع الهجرة غير الشرعية يحضى بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية وتشكل محورا خاصة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية التي تعتبر المصدر الأول للمهاجرين غير الشرعيين

لأوروبا حيث لم يخلو أي لقاءا بينها لم يتناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكانت طرق مكافحتها تشكل محور اهتمام العديد من اللقاءات.

تعد دراسة موضوع بهذا القدر من التعقيد ذو أهمية بالغة ذلك أن الهجرة و الهجرة غير الشرعية من الظواهر المفاهيم التي تحضى باهتمام كبير في كثير من الحقول المعرفية؛ خاصة بعد التحولات التي عرفتها الساحة العالمية بعد الحرب الباردة و التي مست تحولات على مستوى مضامين الأمن وارتباط الهجرة غير الشرعية بها، هذا من الناحية العلمية،أما من الناحية العملية لهذا الموضوع تكمن في أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بالفعل تشكل تهديدا حقيقيا يمس الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء لما تحمله معها من أمراض اجتماعية ولارتباطها أيضا بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات...إلخ. ليس فقط بين ضفتي المتوسط وإنما في العالم ككل لذلك وجب الاهتمام بهذا الموضوع والبحث عن طريق للحد من هذه الظاهرة.

و تجيب الدراسة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفسير تطور مفهوم الهجرة، و مقاربات التعامل معها؟

تناولت الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المحور الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

المحور الثالث: الهجرة غير الشرعية كظاهرة أمنية

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

نتناول في هذا المبحث تعريف الهجرة لغة و اصطلاحا وأنواعها ثم نتطرق لمفهوم الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكالها والمفاهيم المشابهة لها التي لها علاقة بها أيضا.

1–تعريف الهجرة:

–لغة: من هَجَر، يهجُرُ، هجرًا: تباعد والشيء أو الشخص هَجْرًا وهجْرَاناً: تركه وأعرض عنه، وهاجر ترك وطنه، فالهجرة انتقال الناس من موطن إلى آخر[1].

جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[2] .

ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر[3]، أما قاموس ويبستر فيشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة؛ الحركة من دولة أو مكان أو إلى أخرى، المرور العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة[4].

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح Migration و مصطلح Emigraion، ثم مصطلح Immigration ، وهنا نذكر أن مصطلح Migration يشير إلى عملية الإنتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح " Emigration" إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه إلى حركة الهجرة المغادرة أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح Immigration فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم

---

(1) إبراهيم قلاني، **قاموس الهدى عربي–عربي**، دار الهدى، الجزائر، (د.س.ن)، ص689.

(2) طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية:رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009، ص14.

(3) منير البعلبكي، **قاموس المورد انجليزي–عربي**، دار العلم للملايين، (د.ب،ن)، 2000، ص578.

(4) علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، **مجلة دراسات**، العدد28: تاريخ الإطلاع:2013/03/15 h/10:11 عن:
http://dc300.4shared.com doc MKGar90m/previewintm

الاستقبال[1]. كما نجد أن المصطلح الإنجليزي، الفرنسي والألماني "Migration" والإيطالي "Migrazione" والإسباني "Migracion" فأصله لاتيني Migareأو Migration ومعناه حسب القواميس الغربية: الانتقال من بلد أو مكان أو محل إلى آخر[2].

فالهجرة كمصطلح لغوي سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية يقصد به خروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى كما يعني بها تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد.

- **اصطلاحا:** لقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية لأفراد أو جماعات،أما التعريف الديموغرافي فهو وارد في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويقول: "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة"[3].

فالهجرة في علم السكان كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، ولها صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ، الاقتصاد، السياسة...إلخ[1].

أما في معجم المصطلحات الجغرافية فيشر مصطلح الهجرة إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، وهناك تعريف تتبناه الأمم

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002، ص15-16.

[2] فضيل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص16.

[3] عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سابق، ص18.

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص67.

المتحدة يكتفي بتعريف مصطلح الهجرة بأنه النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا[2].

والهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها..وهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها وغير ذلك[3].

كما تعتبر الهجرة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق، كما تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا[4]، فالهجرة عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك[5].

أما فيما يتعلق بتحديد مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة وعلم العلاقات الدولية فإنه يمكن التمييز بين الأبعاد التالية:

–الهجرة كظاهرة.

–الهجرة كمتغير تابع أو مستقل.

–الهجرة كبراديم أو إطار فكري عام.

---

[2] عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سابق، ص18.

[3] طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص19.

[4] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، 2000 ، ص143.

[5] محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص143.

فإن الأدبيات في هذا المجال تتعامل مع الهجرة إما كواقعة أو حادثة قابلة للوصف والتمييز العلميين أو كعملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة بها، ويمكن التعامل مع مشكلة الهجرة كنظام متكون من أجزاء أو نظم فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، بحيث أن التغيير في أي جزء يقود إلى التغيير في بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى[1]، كما تتعامل مع الهجرة إما كمتغير تابع أو نتيجة أو متغير مستقل أو سبب.

فالهجرة مردها لاعتبارات اقتصادية وسياسية وغيرها من الأسباب الأخرى، كما يمكن التعامل معها كمتغير مستقل حيث أن الهجرة قد تكون سببا في زيادة عرض العمالة أو انخفاض مستوى الأجور، أو الإرهاب أو عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وإذا كانت الهجرة بالنسبة للبعض تعتبر تابعا فإن العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية تعتبر بدورها متغيرات مستقلة.كما نجد أن الهجرة تعكس وجهات نظر مختلفة تتماشى والثورة الفكرية التي شهدها عالم السياسة منذ نشأته في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[2]، وبينما يتعامل البراديم الكلاسيكي والمعروف بالمدرسة التقليدية The tradionalist schoolمع الهجرة من منطلق السيادة الكاملة للدولة يلاحظ أن البراديم السلوكي The behavioralist school يؤكد على أهمية الدول ذات السيادة على ضرورة مراعاة المشاعر الإنسانية للمهاجرين لاسيما المهاجرين الشرعيين.لكن البراديم يؤكد على مفهوم الجماعة السياسية وبالتالي تصبح حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة و الهجرة سمة من سمات العولمة والنظام العالمي الجديد،لكن دعوة المدرسة المابعدية The

---

[1] علي الحوات، مرجع سابق.

[2] هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا،أسبابها-تداعياتها سبل مواجهتها": تاريخ الإطلاع: 2012/12/21 h/13:30 عن:
http://www.icata 56 org/show3.php?page=show 1phpd showit=783 table=secretariat.

bos-behavioralist school إلى الحكم العالمي Gavernance the global من خلال المنظمات غير الحكومية، لاسيما نقابات العمال وتنظيمات المجتمع المدني المختلفة تبقى دعوى تتسم بالمثالية حيث أن الدول مازالت تعتبر مقولات العولمة، خاصة ما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص والهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ضربا من المثالية ومجرد شعارات لم تتحقق على أرض الواقع[1].

فمصطلح الهجرة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية يقصد به تلك الحركات الإدارية أو القصرية للأشخاص لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية دينية أو بيئية من سكنهم الأصلي إلى مناطق أخرى من بلادهم أو من مناطق ريفية إلى مدن أو إلى بلدان أخرى في المنطقة أو إلى قارات أخرى أو ثقافات أخرى...إلخ [2]

2–أنواع الهجرة:

كما تتخذ الهجرة عدة أشكال وأنواع تم تصنيفها وفق عدة معايير ندرجها في الجدول التالي:

(1) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص15.
(2) المرجع نفسه، ص16.

المعيار	التصنيف
الدوافع	-الهجرة الطوعية: وتكون اختيارية،ففي حالات كثيرة يقرر الأفراد والجماعات ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا بهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب عديدة. -الهجرة القسرية: غالبا ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي والتعذيب والإرهاب والفقر...
المدة	-الهجرة المؤقتة: وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة -الهجرة الدائمة: وهي غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته.
الحجم	-الهجرة الفردية: ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد. -الهجرة الجماعية: يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالبا من الغزو والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية...إلخ
المكان	-الهجرة الداخلية: وهي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى. -الهجرة الخارجية: وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.
الشرعية	-الهجرة الشرعية: وهي الهجرة التي تتم وفقا للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة. -الهجرة غير الشرعية: وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة.

المصدر: صالح خليل الصقور،**الهجرة الداخلية**،دار وران للنشر والتوزيع،عمان2006،ص29،بتصرف.

وبشكل عام فإن الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وتختلف أنواعها باختلاف الدوافع، الفترة الزمنية، الحجم، المكان والشرعية، ووفق هذا المعيار الأخير نجد الهجرة غير الشرعية التي تمثل البعد السلبي لهذه الظاهرة والتي أصبحت تحضى في العقود الأخيرة بأهمية كبيرة ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية

واللقاءات الدولية ومحور اهتمام العديد من المؤسسات حكومية كانت أو غير حكومية خاصة بعد خروجها عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة ومتداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

3–تعريف الهجرة غير الشرعية :

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى حيث يعرف بأنه انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبالتالي فهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والقواعد المعينة بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فالمهاجرين غير الشرعيين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبق أو لاحق[1].

والهجرة غير الشرعية كظاهرة دولية عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية، سواء بحيازة وثائق سفر احتيالية مزورة قلدت أو عدلت بطريقة جوهرية من طرف شخص مؤهل قانونيا أو سلطة مؤهلة شرعا لإصدار وثائق السفر أو الهوية باسم الدولة، أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية إما بالتصريح الكاذب أو الرشوة أو الإكراه أو استعملت من طرف شخص آخر غير صاحبها الشرعي...إلخ، أما الحالة الثانية فتتعلق بالهجرة عبر الأماكن غير الشرعية بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية، ويعتبر المهاجر غير شرعي كل من دخل بلادا أو غدرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة، علما أن عملية الهجرة غير الشرعية تتم إما عبر الحدود البرية، سواء

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص88.

سيرا على الأقدام أو استعمال وسائل النقل المناسبة وذلك بالمناطق التي تصعب حراستها نظرا لشساعتها أو عدم تمكن القوات المكلفة بحراستها من
احتواء هذه الظاهرة بسبب قلة العدد وتتم هذه الهجرة عبر الحدود الساحلية باستخدام جميع وسائل النقل البحرية[1]

وهنا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية[2].

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير شرعية يعرف بمصطلح "الحرقة"وهو الأكثر تداولا خاصة عند الشباب، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، كما يقصد بها الركوب السري أو الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات
القضائية أو الإدارية كحل كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية[3] .

---

(1) محمد أمين سني، " دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي": تاريخ الإطلاع: 2012/12/23 h/11:30 عن: snimedamine-maktoobblog.com/categor. http://sm–

(2)محمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص53.

(3) سناء لعروسي، "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1824: تاريخ الإطلاع:2012/11/25 h/13:45 عن:
http:/ /www anewer.org /debat show.art.asp ?aid=88494.

4–أنواع الهجرة غير الشرعية:

فيما يتعلق بأشكال الهجرة غير الشرعية فهي ترتبط بالحالات التي يكون عليها المهاجرون غير الشرعيون أو بالأحرى الوضعية التي تجعلهم مهاجرون غير شرعيين والتي بدورها تندرج ضمن مفهوم الهجرة غير الشرعية ونذكر منها:

– دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك وغالبا ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو البحار والمناطق الساحلية.

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كما أن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحية أو زيادة الأقارب،ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة[1].

– التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي وليس دخولهم إليها.

– ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالا منتجة.

– دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن

[1] خليل حسين،**العلاقات الدولية:النظرية والواقع،الأشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011، ص948.

الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات إرهابية شديدة الخطورة تمس بأمن واستقرار الدولة المستضيفة[1]

– قد تتعرض الدول لمشكلات من نوع آخر تتعلق بالهجرة غير مشروعة، كأن تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية أو اجتماعية أو مجاعات أو حروب أهلية أو حروب مع دول أخرى..مما يدفع بسكان الدول المعرضة لهذه المشكلات إلى الهجرة إلى الدول المجاورة، وقد يترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة تحول دون إمكانية قبول الدولة المستضيفة لاستضافتهم، مع أن دوافع الهجرة في مثل هذه الحالات تختلف كليا عن الهجرات غير المشروعة التي سبق ذكرها، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تماما بين الدول تبعا للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها.[2]

وهناك من يعتبر أن للهجرة غير الشرعية نوعان؛ الأول داخل البلاد والثاني إلى خارج البلاد،فالهجرة غير الشرعية داخل البلاد تطلق على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها كمركز عبور إلى جهة أخرى وفي هذا الإطار يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم فيها، حيث أن هناك فيهم من يتخذ الجزائر كبوابة عبور سواء إلى أوروبا أو إلى دولة المغرب و منها إلى أوروبا وما يلاحظ على هؤلاء أنه غالبا ما تكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة، أما الهجرة غير الشرعية إلى

---

[1] محمد أمين سني، " دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي": تاريخ الإطلاع: 2012/12/23 h/11:30 عن: http://sm-snimedamine-maktoobblog.com/categor.

[2] أحمد عبد العزيز الأصفر، "الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأشكال و الأساليب المتبعة"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مرجع سابق، ص11.

خارج البلاد فيطلق هذا النوع على حملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلادهم الأصلية باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش[1].

وفي ضوء تعدد الأشكال التي ينطوي عليها مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة لها ومنها: العمالة غير المشروعة، ويراد بها الأفراد الذين يمارسون أعمالا غير مرخصة لهم بالوثائق مع أن إقامتهم قد تكون شرعية في هذه الدولة أو تلك وهنا يظهر التمييز بين ممارسة عمل غير مشروع والإقامة غير المشروعة، أما الإقامة غير المشروعة فيقصد بها انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، فهي تتعلق بالوضع القانوني للإقامة، أما مصطلح الهجرة السرية فيستعمل للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية بعيدا عن عيون المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول أما التسلل فيستخدم للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في السرية ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لا يحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول سياسية أو اجتماعية أو أمنية...إلخ وفي هذه الحالة تنطبق على الفاعل صفة المتسلل أكثر من صفة المهاجر[2].

كما تجدر الإشارة هنا إلى خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على خلفية علاقة هذه الظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها وأيضا علاقتها بالإرهاب، حيث تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة في حد ذاتها جريمة وهذه الجريمة ترتبط بجرائم أخرى أهمها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال إذا لم يجد المهاجر عملا يقتات منه، ومن أهم الجرائم المرتبطة بالهجرة غير

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص949.

[2] أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق، ص12.

الشرعية جريمة تهريب البشر والاتجار بهم التي تقوم بها عادة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الشبكات الإجرامية[1].

ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها،وقد يلجؤون إلى استغلالهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة في ذلك[2] .

ونظرا لعلاقة الهجرة غير الشرعية بالشبكات الإجرامية فإن الكثير من يذهب إلى تجريم هذه الظاهرة واعتبارها من المخاطر العابرة القومية خاصة وأنها تتعلق أيضا بالإرهاب، حيث تعتبر أحداث 11سبتمبر2001 محطة هامة بعد أن ربطت بين الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية والإرهاب ودفعت الدول إلى تشديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها، باعتبار أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

وعموما يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية في أبسط معانيها تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا، وهي تأخذ عدة أشكال تتعلق خاصة بالحالات التي يعتبر فيها المهاجرين غير الشرعيين كما يصدم هذا المفهوم في ظل تعدد أشكاله بمفاهيم مشابهة كالعمالة غير الشرعية، الإقامة غير المشروعة لتسلل والهجرة السرية، كما أن هذا المفهوم قد ارتبط في حقل العلاقات الدولية بمفاهيم الأمن الجديدة لما بعد الحرب الباردة إذ تعتبر ظاهرة الهجرة

---

[1] محمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص53.

[2] عبد الله سعود السراني، "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مرجع سابق، ص115.

غير الشرعية ضمن التهديدات الجديدة العابرة للقومية على غرار الجريمة بكل أنواعها والإرهاب والتي لها علاقة بها بطريقة أو بأخرى.

المحور الثاني:النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

مع تعقد ظاهرة الهجرة وتعدد أنواعها خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية منها، أصبح الحديث عن نظرية تفسيرية في هذا المجال مطلبا أكاديميا ملحا ومهما، مع العلم أنه تم إدراك إشكالية وصعوبة إرساء نظري مفسر لظاهرة ديناميكية كالهجرة.

إن خصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها يمنع القيام بنظريات ثابتة وشاملة على نظريات العلوم الطبيعية، وفي هذا الصدد يقول "**روني دوشاك**" René Duchacفي كتابه "سوسيولوجيا الهجرات في الو.م.أ"، إذا كنا نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوم مستقبلي يمكننا أن ندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها وأن نضبط في نفس الوقت كل محددات ودوافع ومراحل هذه الحركة والتنبؤ بنتائجها فمن الواضح أن نظرية مثل هذه غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا (أي سوسيولوجيا الهجرات)، "**فروني دوشاك**" حاول إبراز مدى صعوبة تطبيق نظرية شاملة في مجال له خصوصيات تتغير بفعل عامل الزمان والمكان، بحيث يقول "**كارل منهايم**": "لكل حقيقة اجتماعية وظيفة مكانية وزمنية"[1].

وقد تنازع تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدة اتجاهات، وتوضح متابعة النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري

---

[1] محمد الصادعي: "سوسيولوجيا الهجرة والهجرات": تاريخ الإطلاع: 2013/12/13 h/13: 30 عن:
www .unc-edu.dz /segment/2001/20 de 20 la sociologie de l ′immigration

فالاقتصادي يقدم تفسيرا اقتصاديا، والاجتماعي يقدم تفسيرا اجتماعيا...إلخ وبالتالي هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، وخصوصا الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة انتشرت حديثا، وفي دراستنا هذه لايسعنا أن نقوم بمعالجة تفصيلية لكل النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ولهذا سنكتفي بالإشارة إلى التفسيرات التالية:

1_ التفسير الاجتماعي:

يعتبر التفسير الاجتماعي للهجرة تفسيرا غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرون على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الطرق السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائها...إلخ، هذا وبالضبط ما ركزت عليه سوسيولوجيا الهجرات(*).

وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، وهنا نجد عدة نماذج تحليلية منها:

أ–النظرية البنائية الوظيفية:

تركز البنائية الوظيفية في تفسيرها للهجرة غير الشرعية على وظيفة النسق الاجتماعي، إذ ترى أن جميع أجزاء أو عناصر النسق الاجتماعي تلعب أدوارا ايجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه، فعلماء الاجتماع الوظيفيون فهموا النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية

(*) **سوسيولوجيا الهجرات:** هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو،تطور في أوروبا خلال فترة السبعينات،يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري وامبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشاب المهاجر.

تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره، فالأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي، وهم خاضعون إلى حد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم وبالتالي أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الاجتماعي بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها النظام الاجتماعي على أفراده خلق لنا عدة مشاكل وظواهر منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع،حيث أن الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالبناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية...إلخ[1].

وتعتبر الهجرة غير الشرعية من منطلق الوظيفية سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي فيضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية المختلفة، وفي تسريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي يرعاها المجتمع وذلك بسبب تصدع البناء الاجتماعي أو نظام المجتمع، وتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية وخصوصا عندما تفشل الجماعة في القيام بوظائفها أو أن الأدوار ليست في حالة اتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الاجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن بيئة ومحيط لإثبات ذاته والاستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير شرعية.

فاللامعيارية الموجودة في المجتمع أدت بالأفراد إلى فقد أهداف يحاولون الوصول إليها وتحقيقها في مجتمعاتهم أو انعدام قابليتهم للتنبؤ بالمستقبل وخوفهم منه لأنه بقي مستقبلا محمولا في أذهانهم، كما أن غياب التضامن من طرف أفراد المجتمع وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد، كله أدى بالعديد وخصوصا الشباب إلى التفكير في

[1] محمد عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.س.ن)، ص91-92.

حلول أخرى أن يجد ما يطمح إليه وبالتالي وجدوا الهجرة غير الشرعية سبيلهم في ذلك[1].

ويعتبر"**دوركايم**" الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد، وبالتالي الهجرة غير الشرعية كرد فعل يعكسونه في تصرفاتهم وهناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة غير الشرعية.

فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من الهجرة غير الشرعية فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقا من اختياراته وأفكاره بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به، ومنه فالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، واختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب فيضعف التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور إنزلاقات[2].

وبالتالي فالهجرة حسب هذا التصور هي إفراز اجتماعي ناتج عن مظاهر التحول وما أفرزه من خلخلة للبنيات التقليدية وانتشار الفردانية بالنظر إلى تغير نمط الأسرة وتراجع التضامن في المجتمعات فهي إذن نتاج متغيرات سوسيولوجية متسارعة على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه أثرت على الأفراد وخصوصا الشباب.

ب- المدخل الثقافي:

يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئ فيضها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح فإن

---

[1] فتيحة صاهد، "الشباب والهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، المحددات النفسية والاجتماعية"، ملتقى وطني حول العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، جيجل،2011.

[2] مبارك بوعشة، "الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد01، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر2007، ص32.

النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في نظرنا محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية[1].

ج– نظرية التنظيم الاجتماعي:

نجد "**منجالم**"Mengalam يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة Social organizational theory ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ونعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطى أعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد، وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء العملية، ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي: مجتمع المنطقة الأصلية، ومجتمع منطقة الجذب، ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا[2].

---

[1] عبد الله عبد الغاني غانم، مرجع سابق، ص31.

[2] المرجع السابق.

2- التفسير السيكولوجي:

سنتناول في هذا الإطار التحليلي تفسيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتطرق لنظرية "**أبراهام هارولد ماسلو**" Maslo ، لتحديد الحاجات وتدرجها.

- نظرية "ماسلو" في تفسير الهجرة غير الشرعية:

إن الفكرة العامة لنظرية الحاجات التي طرحها **أبراهام هارولد ماسلو**[*] هي أن البنية السيكولوجية للأفراد قائمة على مجموعة من الحاجات الأساسية المرتبة بشكل هرمي، يؤدي إشباع المستوى القاعدي الأول منها إلى الانتقال إلى المستوى الأعلى منها وهكذا، وقد تكونت قائمة الحاجات **لماسلو** من العناصر التالية: الحاجات الفيزيولوجية، حاجات السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات وحاجات تحقيق الذات.

إذا بدأنا بالفرع الأول من الحاجات الفيزيولوجية، فهي تشير إلى الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء الفيزيولوجي، والهجرة غير الشرعية وفق هذا المستوى حسب **ماسلو**، الدافع وراءها هو الفقر الحاد في الحاجات الفيزيولوجية الجمة عن الحروب والمجاعات، وعندما تشتد مثل هذه الحاجات يصبح الفرد مركز بشكل مفرط على إشباع هذه الحاجات دون الانتباه إلى المخاطر المرافقة لها[1]، ويرتبط بهذا المستوى من الحاجات نوع آخر وهو حاجات السلامة والأمن والتي تتضمن الحاجة للاستقرار والقانون والتحرر من الخوف والقوى المهددة، لكن في بعض الأحيان تعترض الأفراد عقبات مقوضة لفرصهم في البحث عن الأمن، لكن تفهم وتفسر بناءا على فهم بإدراك الأفراد لها، فعلى الرغم من الآثار الجانبية للخوف التي ترافق عملية

---

[*] أبراهام هارولد ماسلو(1908-1970): عالم نفس أمريكي،صاحب نظرية النظام الهرمي للحاجات1943، وهي من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات.

[1] عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد05، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص62.

البحث عن الأمن إلا أن هناك أمل قوي لتحقيق الأمن الدائم والاستقرار الطويل، وهذا الشعور هو الدافع وراء سلوك الهجرة غير الشرعية التي يغامر فيها الأفراد بحياتهم من أجل تأمين فرص العيش والحياة الكريمة والانتقال إلى مجتمعات أخرى تكون أكثر أمنا في نظرهم.

كما تعتبر الروابط الاجتماعية والقرابية والمحيطية من العوائق التي تبطئ وتشل حركة المهاجرين وهذا ما سماه **"ماسلو"** بالمستوى الثالث من الحاجات وهو حاجات الانتماء والحب فهو يرى أنها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تعيق ظاهرة الهجرة غير الشرعية، قد تفتت لدى هذه الفئة تحت ضغط الفقر الحاد في الحاجات السابقة فهنا تصبح هذه الحاجات دافعا للهجرة غير الشرعية وليس عائقا لها[1].

أما عن المستوى الرابع من ترتيب **"ماسلو"** للحاجات وهو "حاجات تقدير الذات" والذي يشمل احترام الذات وتلقي الاحترام من الآخرين فإشباع حاجات تقدير الذات يولد مشاعر واتجاهات الثقة في النفس وإحباط هذه الحاجات يؤدي إلى مشاعر واتجاهات النقص وهذا مرتبط بالهجرة غير الشرعية عند الأفراد وبالتالي يحفز الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به، وهذا بدوره يتعلق بالمستوى الأخير من ترتيب **"ماسلو"** للحاجات وهو حاجات تحقيق الذات وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء، ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات[2]

---

[1] المرجع السابق، ص63-64.

[2] إبراهيم محمد عياش: "المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد2386، تاريخ الإطلاع:2013/01/15 h/12:45

3- التفسير الاقتصادي:

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال وهذا ما حاولت إبرازه مجموعة من النماذج التحليلية والنظريات والتي من بينها:

أ-التحليل النيوماركسي (الحدي):

في إطار الدراسة الاقتصادية لظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي(الحدي) المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتحقيق المنفعة بأقل الأثمان يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي ايجابي عن طريق الفرق بين المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد مضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل[1].

فحسب هذا التحليل فإن الفوارق في الأجور هي التي تدفع المهاجرين إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة.

ب-نظرية الهجرة الدولية:

من جهة أخرى يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية خاصة ما تعرف La théorie endogneأن هجرة العمال ذوي الكفاءات لها تأثير ايجابي على اقتصاديات المجتمعات فكلما استقطب بلد رأس مال البشري أي معارف وخبرات

---

(1) محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، **مجلة العالم الاستيراتيجي**، العدد03، مركز الدراسات الإستيراتيجية، (د.ب.ن)، ماي 2008، ص04. عن: http://www.anewar.org/debat/show.art.asp

الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعا، حيث أن هجرة اليد العاملة المؤهلة يمكن أن تساهم في عملية تطور المجتمعات من خلال أنها:

-تسمح بتنويع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها.

-الانتقال الدولي للمعرفة والخبرات.

-تسمح بالتكيف مع تطور احتياجاتها الاقتصادية[1]

ج–النظرية البنيوية:

يرجع أصحاب النظرية البنيوية الهجرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة،حيث يرى **"جون قالتون"** Johon Galtung البنيوي،أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط، وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط،وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة موجودة داخل الأمم أيضا، وفي هذا الصدد أشار**"قالتون"** في مفهوم العنف البنيوي، حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الاثنية العنصرية أو الطبقية القومية، أما على المستوى الدولي، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط[2]، واللاتماثل بينهما يجسد من خلال:

1–تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم دول المركز.

---

[1] عبد الفتاح العموش، "المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية إشارة للبلدان المغاربية": تاريخ الإطلاع: 2013/02/22 h/12:20 عن:
www.afharonline.org/arabic/achives/nowde2003/ammous

[2] المرجع نفسه.

2-بناء مؤسسات سياسية حسب طلب المركز الدولي حيث الشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد) مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.

3-زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.

4-تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط.

وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعرض له شعوب دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين، تؤدي لزيادة حركة هجرة شعوب المحيط نحو المركز بحيث يعمل هذا الأخير على استثمار الموارد البشرية لدول المحيط لتعزيز نموه الاقتصادي وتقدمه التقني المتسارع[1].

د-نظرية التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر "**سمير أمين**" في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز.

وقد استطاع "**بورتس**" A.portes عام1981 و"**ساسكيا ساسن**" Saskia Sassan عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية أو غير

[1] pour une politique D'immigration et d'intrégration active centre administrantif préne wenes obtenir en parcourant :http//ec.eurpa/en largement/pdf/5th-largement/facts-figures immigration

الشرعية منها،تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي،فكثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر[1].

وفي نفس السياق تؤكد نظرية النظام العالمي World system theory التي تناولتها "**ساسكيا ساس**" أن الهجرة بكل أنواعها هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز ومحيط، يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة[2].

وبعد التطرق إلى هذه الأطر النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يمكن القول أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية أو اتجاه واحد في تفسير هذه الظاهرة، فكل اتجاه كما رأينا قد حاول تفسيرها وفق وجهة نظر معينة، فالتفسير الاجتماعي يضع مختلف العوامل الاجتماعية في مقدمة تحليله للظاهرة وذلك على اختلاف النماذج التحليلية المنطوية تحته كالنظرية البنائية الوظيفية التي تقول بأن الخلل الوظيفي الذي قد يمس بالنسق الاجتماعي هو الذي يؤدي للهجرة غير الشرعية التي تعتبر سلوك يخالف القواعد المتعارف عليها داخل المجتمع، والمدخل الثقافي الذي يعتبر أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل للهجرة، أما نظرية التنظيم الاجتماعي فترى أن الهجرة تؤثر والتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد، وفي التفسير السيكولوجي نجد أن **ماسلو** ربط بين الهجرة غير الشرعية والحاجات التي يعجزون عن تحقيقها أو حرموا منها في مجتمعاتهم، في حين نجد

---

(1) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص04.

(2) جون لوي فيل،"الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، بوروميد للهجرة، ص26:تاريخ الإطلاع:2013/02/15 h/14:25 عن: http://www tanmia .ma/IMG/doc/immigration.doc.

التفسير الاقتصادي يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية فالتحليل النيوماركسي يركز في تحليله على الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف، أما نظرية الهجرة الدولية فقد ركزت على هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، أما النظرية البنيوية ونظرية التبعية فقد قسمتا العالم إلى دول مركز وحول المحيط أي حول عتبة، وأخرى فقيرة وتبعية هذه الخيرة للأولى مما يدفع أفرادها للهجرة إليها بحثا عن حياة ومستوى معيشي أحسن.

المحورالثالث:الهجرة غير الشرعية كظاهرة أمنية

في هذا المبحث سنحاول إبراز علاقة الهجرة غير الشرعية بمضامين الأمن الجديدة على اعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل تهديدا أمنيا بالنسبة للدول

1-تطور مفهوم الأمن:

منذ تسعينات القرن الماضي، ظهرت متغيرات جديدة أدت إلى نشأة مناخ أمني جديد كان له تأثيره على مفهوم الأمن، وبدأ مفهوم الأمن الوطني يتسع ويأخذ أبعادا كثيرة ومعقدة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الثقافية والعرقية، لأنها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا تهديدا.

لقد بدأت تهديدات جديدة عدة ومعقدة تواجه الأمن الوطني بعد مرحلة الحرب الباردة غيرت كثيرا في مفهومه وأبعاده، وبدأت تظهر بقوة مصطلحات ومفاهيم مثل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، ذلك أن المجتمعات مع قضايا الهجرة والعولمة والاتصالات بدأت تواجه تهديدا في هويتها وبقاءها لا يقل خطورة عن التهديد الذي تواجهه الدولة[1].

[1] عبد النور ناجي، "الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي": تاريخ الإطلاع: 2013/01/15 h/15:30 عن:
http://nadjiabdenour.maktoobblog.com

وصف "**ستيفن والت**" **Steven walt**هذه المرحلة، أي فترة ما بعد الحرب الباردة بأنها مرحلة نهضة الدراسات الأمنية التي أدت إلى توسيع مفهوم الأمن إلى الأبعاد غير العسكرية وأعيد النظر في المستويات غير الدولية، بعد أن سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث ركزت على الدولة القومية(أمن حدودها ،سيادتها،استقرارها..)باعتبارها الفاعل المركزي، إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[1]. وبالتالي فالتصور الواقعي جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وتم التعامل معه لموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم.

فقد رأت"**آن تيكنر**" **J.J.Annticknet** أن المراجعات الواقعية للأمن قدمت منظورين متعارضين وموازيين لمركزية الدولة وتعريفات الأمن،بأنه ليس مفهوم مرتبط بالنزعة المركزة على الدولة statistوإنما هو مفهوم يتضمن دعم صحة ورفاهية الأسرة الإنسانية على المدى الطويل والحد من المعاناة الإنسانية[2].

2–الهجرة غير الشرعية لدى مدرسة كوبنهاغن:

من أبرز المقاربات المتعلقة بمضامين الأمن الجديدة نجد مدرسة كوبنهاغن، التي تعد إسهاماتها مهمة جدا في تحليل الجوانب الموضوعية والذاتية للأمن المجتمعي،حيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية (Securitization– sécurisqtion) إذ يقول "**ويفر**":"إن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا–محددا للسلوك–بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين،إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه

(1) Dario Battistella,**Théories/relations internationaels**,presses de sciences,paris,2009,p144-145.

(2) عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص268.

يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن،وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمنية وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية.

كما نجد"**باري بوزان**" الذي يقول أن" وصف قضية ما من الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية، يستنتج من هذا أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية"[1].

وعليه فالهجرة هي من قبيل الرهان الأمني، منذ أن تمت أمننتها خلال الثمانينات، حيث اعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، بينما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية(المهاجرون كعمال مغتربين)، كما أن الربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية، قضية هامة يحللها"**ديديي بيغو**" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة"الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا ليست فقط مجرد ملاحظة، بل قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة والتي تحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحول بوسائل خاصة، وعليه فمفهوم الأمن ليس موضوعيا، بل هو صورة لواقع مهدد بحد ذاته".وبالنسبة لكتاب مدرسة كوبنهاغن، ليس الأمن واقعا موضوعيا، وإنما بناء اجتماعي، وكما لاحظ"**بوزان**"و"**ويفر**" بأنه ما عدا التهديد العسكري فإن التهديدات الموضوعية قليلة جدا، إذ أن أي شيء كأن يصبح مشكلة أمن لما تعتبره النخب كذلك، مما يسمح لها بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بالمشكلة المعنية، ولذا فليس من المستحيل أن يوظف القائمون على النظام المقدم على أنه مهدد، مشكلة

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص30-31.

الأمن لأغراض معينة أو شخصية، وهذا البعد الوظيفي للأمن يعد ثالث أكبر إسهامات مدرسة كوبنهاغن للدراسات النقدية للأمن[1].

كما يرى كذلك أصحاب مدرسة كوبنهاغن أن أثار العولمة تمس أمن المجتمعات أكثر من الدول حيث أن المجتمعات أصبحت مهددة على طول المسار انطلاقا من تدفقات الهجرة إلى التصدير الإجباري لثقافات خارجية مرورا بالسيطرة على الثروات الوطنية لصالح الدول الأجنبية، وبذلك يصبح الأمن عند أصحاب هذه المدرسة هو أمن مجتمعي مرادف لبقاء الهويات التي يبحث للضمير"نحن" فكل ما يهدد هذا الضمير سواء كان أمة، إثنية، جماعية دينية هو مسألة أمنية، وبذلك أصبحت تدفقات المهاجرين رهان أمني.

ومسألة الربط بين الأمن والهجرة تقودنا هنا إلى أحد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب، العلاقة بين الهجرة–والتصادم الحضاري–والأمن، **"فبوزان"**مثلا يرى أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز(الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي"الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، إذ يعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية، وثقافة المجتمعات الغربية[2]

وحسب التصورات الأوروبية فإن الهجرة أصبحت من بين القضايا اللينة التي شكلت تحديا أمنيا بالنسبة للمدركات الأوروبية، هذه الأخيرة طرحت مسألة أمن الهوية، أو"الأمن الثقافي" وهو موجود ضمنيا في مقولة صدام الحضارات في المتوسط

---

(1) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص32-33.

(2) Amandine scherer.leg 8face au crime organisé.N°11 février 2005 p1.40lobteuen parcaurant : www.g8.utovonte.ca/gouvermance/sheener-p8g.pdf ,2012/12/20.

بين الإسلام والغرب، فقد خلقت انشغالا أمنيا آخر وهو الأمن الثقافي في الدول المستقبلة للمهاجرين مما ساهم في تسيس النقاش حول سياسة الهجرة في البلدان الأوروبية المتوسطية[1].

وقد أشار عالم الاجتماع الألماني"**أولريخ بيك**" Ulrich bech في كتابه مجتمع المخاطرة العالميLa société du risque إلا أن المجتمع الصناعي بدأ في الاندثار ليحل محله مجتمع المخاطرة فبينما كان الإشكال في المجتمع الصناعي توزيع الثروات فإن الإشكال المركزي لمجتمع المخاطرة هو توزيع الخطر هذا الأخير الذي لم يعد تهديد خارجي من فاعل دولاتي وإنما أصبح عامل ذو تكوين مجتمعي أي المجتمع، فالأخطار ذات الطبيعة الجديدة تستدعي إعادة النظر في الديناميكية الاجتماعية والسياسية للعلاقات الدولية.

فالتغير الثقافي في تقدمه المتسارع جلب معه أنواع جديدة من المخاطر تشمل سلسلة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية: التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، انحسار تأثير العادات والتقاليد على الشخصية حيث أن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقرا وثابتا ونسبيا كما كان في المجتمعات التقليدية فقد أصبح الأفراد في عصرنا هذا أكثر قدرة على تغيير مسارات وخيارات حياتهم وهذا ما يسميه "**بيك**" بالفردانية Indivi du Alisme وانحصرت وطأة التقاليد والقيم الراسخة بعد تزايد التفاعل بين الجماعات في إطار نظام عالمي جديد، حيث أن حركات الهجرة لا تسمح بالتنوع الاثني والثقافي في كثير من المجتمعات كما تساهم في إعادة تشكيل الأوضاع الديموغرافية وبذلك تصبح الهجرة أحد سمات عصر الحداثة الانعكاسية La modernité reflixive التي

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص141.

تحدث عنها "**أولريخ باك**" فيصبح بذلك الأفراد وليست الجماعات الدولية هي التي يجب أن تستجوب الأمن[1].

وفي إطار إجماع الأكاديميين والمراقبين الدوليين على ظهور مخاطر وتهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة عبر وطنية تستدعي تعاون فيما بين الدول لمواجهتها فقط ظهر مفهوم"الأمن الشامل"La sécurité glabale والذي ترجع جذوره لسنة1982 عندما قامت لجنةPalma التابعة للأمم المتحدة بتقرير حول نزع السلاح ومفهوم الأمن الشمال يشير إلى مواجهة الدول للتهديدات هي ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو بيئية التي تؤثر على بقاء الدول كما تشير إلى المخاطر التي تزعزع استقرار المجتمعات هذه المخاطر يجب مواجهتها بطريقة شاملة، حيث أن السياسات الأمنية الفردية لم يعد بإمكانها مواجهة هذه التحديات، حيث أن الأمن أصبح يبنى على قاعدة عبر وطنية ومتعددة الأطراف والمستويات، وبذلك فالهجرة السرية كظاهرة عبر وطنية تحمل مخاطر على أمن الأفراد والمجتمعات والدول، تتطلب استجابة شاملة تضم جميع الأطراف المعنية، وتستدعي العمل في إطار تحقيق مفهوم الأمن الشامل[2].

من خلال ما سبق نجد أن التطورات الدولية التي شهدها العالم، أدت لاكتساب هذه الظاهرة أبعادا سياسية وأمنية،ربطت بمضامين الأمن الجديدة المطروحة في الأدبيات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، واقترنت بتطور مضامين الأمن، وبذلك فلم تعد الهجرة غير الشرعية تفسر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى

---

[1] أنطوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصباغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص142.

[2] Charles Philip David ,**Théories de la sécurité** : **Définition**, **appoches et concepts de la sécurité international**, paris ,2002, p116.

السيكولوجية كما في الأدبيات القديمة وإنما قد أصبح الحديث عن هذه الأخيرة باعتبارها تهديدا أمنيا.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم أصبحت متداولة في الساحة العالمية، فالأصل أن هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى كما طرحتها وفسرتها مختلف النظريات على غرار الاجتماعية كالبنائية الوظيفية، المدخل الثقافي،نظرية التنظيم الاجتماعي...إلخ والاقتصادية كالتحليل النيوماركسي، نظرية الهجرة الدولية،النظرية البنيوية ونظرية التبعية...إلخ، إلا أن التطورات الدولية أدت لاكتساب هذه الظاهرة أو هذا المفهوم أبعادا جديدة سياسية، عرقية وأمنية فربطت بمفاهيم الأمن الجديدة المطروحة في الدراسات والأدبيات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

و تبقى ظاهرة الهجرة و ارتباطاتها المعرفية عبر التخصصية و كذا الواقعية التي نقلتها معرفيا و واقعيا من ظاهرة سوسيو اقتصادية بالأساس ، إلى مقاربات الأمن اللين و الصلب من اهتمامات السياسات العليا Politics"High " للدول و الحكومات ، و قد بات ضروريا الحديث بشكل جدي على تسييس الظاهرة من منطلقات معروفة – خاصة في المقاربات الأوروبية – و نقلها من الاطار الحقيقي إلى الأطر الأمنية التي استدعت مقاربات متخصصة للتعامل معها؛ و هو كلام و إن كان صحيح في جزئيات كثيرة إلى أنه يجب التدقيق فيه و إعادة النظر في منطلقاته التي جعلت من ظاهرة اجتماعية – اقتصادية بالأساس يتعامل معها بمقاربات أمنية ؟

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم محمد أعبيد الزنتاني، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.

2. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005.

3. حسين خليل ،**العلاقات الدولية:النظرية والواقع،الأشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011.

4. دليو فضيل وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003.

5. الشهاوي طارق عبد الحميد ، **الهجرة غير الشرعية:رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،.

6. صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، 2000 .

7. عودة محمد، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

8. عيد محمد فتحي، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

9. غانم عبد الله عبد الغني ، **المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002.

10.غدنز أنطوني ، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصباغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

11.ڤلاني إبراهيم ، **قاموس الهدى عربي–عربي**، دار الهدى، الجزائر

12.مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

الموسوعات و القواميس:

13.البعلبكي منير، **قاموس المورد انجليزي–عربي**، دار العلم للملايين، (د.ب،ن)، 2000.

14.الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994

المجلات و المداخلات :

15.بوعشة مبارك، "الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد01، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر2007 .

16.عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، **مجلة العالم الاستيراتيجي**، العدد03، مركز الدراسات الإستيراتيجية، (د.ب.ن)، ماي 2008.

17.مصباح عامر ، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد05، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

18.صاهد فتيحة ، "الشباب والهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، المحددات النفسية والاجتماعية"، ملتقى وطني حول العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، جيجل،2011.

19. الحوات علي،"الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، **مجلة دراسات**، العدد28

باللغات الأجنبية:

20. Charles Philip David ,**Théories de la sécurité : Définition, appoches et concepts de la sécurité international,** paris ,2002.

المواقع الالكترونية:

21. عبد الفتاح العموش، "المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية إشارة للبلدان المغاربية": تاريخ الإطلاع: 2013/02/22 الساعة: 12:20

من الموقع:

www.afharonline.org/arabic/achives/nowde2003/ammous pour une politique D'immigration et d'intrégration active centre administrantif préne wenes obtenir en parcourant :http//ec.eurpa/en largement/pdf/5th-largement/facts-figures immigration

22. Amandine scherer.leg 8face au crime organisé.N°11 février 2005 p1.40lobteuen parcaurant : www.g8.utovonte.ca/gouvermance/sheener-p8g.pdf ,2012/12/20.

23. Dario Battistella,**Théories/relations internationaels,**presses de sciences,paris,2009

24. http:/ /www anewer.org /debat show.art.asp ?aid=88494.

25. http://dc300.4shared.com doc MKGar90m/previewintm

26. http://www.icata 56 org/show3.php?page=show 1phpd showit=783 table=secretariat.
27. http://www.kantakji.com/fiah/fi les/Economics/7834 doc
28. www .unc-edu.dz /segment/2001/20 de 20 la sociologie de l ´immigration
29. إبراهيم محمد عياش: "المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد2386، تاريخ الإطلاع:2013/01/15 h/12:45
عن: http://www.anewar.org/debat/show.art.asp

30. بيار فرانس، "الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية": تاريخ الإطلاع:2012/11/15 h/09:46 عن:
31. جون لوي فيل،"الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، بوروميد للهجرة، ص26:تاريخ الإطلاع:2013/02/15 h/14:25 عن: http://www tanmia .ma/IMG/doc/immigration.doc.
32. سناء لعروسي، "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1824: تاريخ الإطلاع:2012/11/25 h/13:45عن:
33. عبد النور ناجي، "الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي": تاريخ الإطلاع: 2013/01/15 على الساعة: 15:30من الموقع : http://nadjiabdenour.maktoobblog.
34. محمد الصادعي: "سوسيولوجيا الهجرة والهجرات": تاريخ الإطلاع: 2013/12/13 h/13: 30 عن:

35.محمد أمين سني، " دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي": تاريخ الإطلاع: 2012/12/23 على الساعة 11:30 من الموقع: http://sm–snimedamine-maktoobblog.com/categor.

36.هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا،أسبابها–تداعياتها سبل مواجهتها": تاريخ الإطلاع: 2012/12/21 على الساعة: 13:30،من الموقع: https://www.google.com/search?ei=137-XK--OfeYjLsPkr6uwAY&q=36.%0